

جامعة ابن خلدون - تيارت-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مقياس: تاريخ الفكر السياسي س2

السنة: أولى علوم سياسية

الأستاذ: عمر بكيري

المحور الثالث: الفكر السياسي الغربي الحديث

المحاضرة السادسة: الفكر السياسي عند جون

ستيوارت ميل

مقدمة

يُعد جون ستيوارت ميل 1806-1873 أحد أبرز فلاسفة المدرسة النفعية والليبرالية في القرن التاسع عشر، نشأ في بيئة فكرية متميزة حيث كان والده جيمس ميل فيلسوفًا واقتصاديًا مرموقًا، وقد تلقى تعليمًا مكثفًا منذ الصغر، تطورت أفكاره في سياق التحولات الاجتماعية والسياسية الكبرى في إنجلترا خلال الثورة الصناعية، كان متأثرًا بفلسفة جيريمي بنتام النفعية، لكنه طورها بشكل كبير.

نظريته عن الحرية جاءت في الأساس كرد فعل على مخاوفه من "استبداد الأغلبية" وتنامي تأثير الرأي العام في تقييد حريات الأفراد، حيث لاحظ ميل أن هناك خطراً جديداً يهدد الحرية، وهو استبداد الأغلبية والضغط الاجتماعي، فبينما تحررت المجتمعات من استبداد الحكام المطلقين، ظهر نوع آخر من الاستبداد وهو قمع المجتمع للأفراد المختلفين عن طريق العرف والرأي العام؛ الذي قد يكون أكثر قسوة من القمع السياسي. عرض ميل أفكاره عن الحرية في عدة كتب أهمها:

- عن الحرية 1859 (On Liberty) وهو أهم أعماله في هذا المجال.
- نظام الحكم التمثيلي 1861 (Considerations on Representative Government).

- مبادئ الاقتصاد السياسي 1848 (Principles of Political Economy).
- النفعية 1863 (Utilitarianism).
- استعباد النساء 1869 (The Subjection of Women).

أولاً-عن الحرية:

1. المفهوم الفلسفي للحرية عند ميل:

يعرفها ميل كما يلي:

1. **الحرية كقدرة الفعل دون قيد أو إكراه:** فالحرية تعني حماية الفرد من تدخل السلطة و المجتمع في شؤونه الخاصة طالما لا يضر بالآخرين، (غياب التدخل الخارجي في شؤون الفرد).
2. **الحرية كقدرة لتطوير الذات:** فالحرية تعني قدرة الفرد على تطوير ذاته وتحقيق إمكاناته، و التصرف وفقاً لإرادته ورغباته الخاصة دون قيود.
3. **الحرية كشرط لتحقيق السعادة العامة:** يربط ميل بين مفهوم الحرية والسعادة من منظور نفعي، حيث يرى أن المجتمع الذي يتمتع أفرادها بأكبر قدر من الحرية هو المجتمع الذي يحقق أكبر قدر من السعادة.
4. **الحرية كأداة للتقدم الاجتماعي:** يعتبر ميل أن التنوع الذي تنتجه الحرية يُشكل وقوداً للتطور والتقدم.
5. **الحرية كقيمة جوهرية:** رغم أنه نفعي، إلا أن ميل ينظر للحرية كقيمة جوهرية في حد ذاتها وليست مجرد وسيلة.

II. مبدأ الضرر وأنواعه:

- 1- **تعريفه:** الضرر عند ميل يعني التسبب بالأذى و الإضرار بالحقوق والمصالح المشروعة للآخرين، وليس مجرد إزعاجهم أو مخالفة أعرافهم، حيث يؤكد أن المصلحة الخاصة، سواء كانت مادية أو معنوية، ليست مبرراً كافياً للتسبب في الضرر للآخرين، لذلك فالسبب الوحيد لانتهاك الحرية و تقييدها هو من أجل منع الضرر بالآخرين.

2- أنواعه: يقسمه ميل إلى:

- **الضرر المباشر:** كالعنف الجسدي أو السرقة.
- **الضرر غير المباشر:** كالتشهير أو التمييز.
- **الضرر الجماعي:** الذي يمس بالمصلحة العامة للمجتمع.

III. أنواع الحرية عند ميل:

1. **حرية الفكر والرأي والتعبير:**

تشكل حرية الفكر والتعبير ركناً أساسياً في فلسفة ميل، حيث يقدم مجموعة من الأسباب و الحجج للدفاع عنها و هي:

أ. الأسباب المعرفية:

- **دحض الخطأ:** فقط من خلال النقاش الحر يمكن اكتشاف الأخطاء في الآراء السائدة.
 - **تجنب تحول الرأي إلى عقيدة ميتة:** حتى الحقائق تفقد قيمتها وتأثيرها إذا لم تتعرض للمناقشة والنقد.
 - **الوصول للحقيقة الكاملة:** غالباً ما تحتوي الآراء المتعارضة على جزء من الحقيقة، والنقاش الحر يساعد على تكوين صورة أشمل.
- يقدم ميل في هذا السياق أمثلة تاريخية كثيرة، منها محاكمة سقراط وجاليليو، ليُبيّن كيف أن قمع الآراء المعارضة أضر بتقدم المعرفة الإنسانية.

ب. الأسباب النفسية والأخلاقية:

- **تنمية الشخصية:** الاختيار الحر للمعتقدات يطور شخصية الفرد ويجعلها أكثر استقلالية.
 - **تطوير ملكة النقد:** حرية التعبير تُنمي ملكة التفكير النقدي لدى الأفراد.
 - **المسؤولية الأخلاقية:** لا يمكن الحديث عن مسؤولية أخلاقية دون حرية اختيار.
- ج. الجوانب العملية لحرية التعبير:**

- **حدود حرية التعبير:** تنتهي عندما تتحول الكلمات إلى أفعال و تسبب ضرراً مباشراً، مثل: التحريض المباشر على العنف.
- **وسائل التعبير:** تشمل الكلام المباشر، والكتابة، والصحافة، والفنون بمختلف أشكالها.
- **الاستثناءات:** يحدد ميل بعض الحالات الاستثنائية التي يمكن فيها تقييد حرية التعبير مؤقتاً كحالات الطوارئ.

2. حرية السلوك والتصرف الفردي:

يميز ميل بشكل دقيق بين نوعين من الأفعال:

- أ. **الأفعال الذاتية (Self-regarding actions):** و هي الأفعال التي لا تؤثر إلا على الفاعل نفسه، تشمل العادات الشخصية، والخيارات الحياتية، والمعتقدات الدينية، يرفض ميل أي تدخل من المجتمع أو الدولة في هذه الأفعال حتى لو كانت ضارة بالفرد نفسه. من أمثلتها: تعاطي المخدرات بشكل منعزل، الانتحار، الممارسات الجنسية الخاصة بين بالغين راضين.

ب. **الأفعال المتعدية (Other-regarding actions)** وهي الأفعال التي تؤثر على الآخرين، وهي التي يجب أن تخضع للتنظيم والتقييد من قبل المجتمع والدولة، بسبب وجود ضرر فعلي أو محتمل بشكل كبير على الآخرين، من أمثلتها التشهير، التزوير، الاحتيال، العنف...الخ.

ج. **المنطقة الرمادية:** يعترف ميل بوجود أفعال يصعب تصنيفها بشكل قاطع، مثل: الإدمان العلي، هل هو فعل ذاتي أم متعدٍ؟، الانتحار لشخص له مسؤوليات عائلية: هل هو ضرر ذاتي فقط؟، الممارسات الدينية الجماعية: متى تتحول من شأن خاص إلى شأن عام؟.

في هذه الحالات، يقترح ميل النظر إلى مدى الضرر الفعلي و المحتمل الذي يلحق بالآخرين، و هو خاضع للتقدير.

3. حرية الاجتماع والتجمع والتنظيم:

يولي ميل أهمية كبيرة لحرية الأفراد في التجمع والتنظيم كامتداد للحريات الفردية:

أ. أهمية حرية التجمع:

- تطوير المجتمع المدني: المجتمع القوي يتكون من جمعيات وتنظيمات متنوعة.
- الحماية من سلطة الدولة: التنظيمات الأهلية تشكل حاجزاً ضد طغيان الدولة.
- تنمية روح المبادرة: تشجع الأفراد على العمل الجماعي لحل مشكلاتهم.

ب. حرية الانضمام وتكوين الجمعيات:

- الأنواع: الجمعيات الاقتصادية، الدينية، السياسية، الثقافية، التعليمية.
- حدود التدخل: يرفض ميل تدخل الدولة في شؤون الجمعيات إلا لمنع ضرر واضح.

ج. حرية تكوين المجتمعات التجريبية:

يدافع ميل عن حق الأفراد في تكوين "مجتمعات تجريبية" كالكوميونات والتعاونيات، و يرى أن هذه التجارب المجتمعية تُثري الخبرة الإنسانية وتقدم نماذج بديلة للتنظيم الاجتماعي السائد.

4. الحرية الاقتصادية:

رغم أن ميل ينطلق من منظور ليبرالي، إلا أن موقفه من الحرية الاقتصادية أكثر تعقيداً مما قد يبدو

للوهلة الأولى:

أ. أساس الليبرالية الاقتصادية:

- دعم المبادرة الفردية: يؤمن ميل بأهمية المبادرة الفردية في الاقتصاد.
- السوق الحر: يرى أن السوق الحر أكثر كفاءة في تخصيص الموارد وتحقيق المنفعة.
- حق الملكية: يدافع عن حق الملكية الخاصة كأساس للحرية الاقتصادية.

ب. الانحراف عن الليبرالية الكلاسيكية:

- التمييز بين قوانين الإنتاج والتوزيع: يرى أن قوانين الإنتاج طبيعية وثابتة نسبياً، بينما قوانين التوزيع من صنع الإنسان ويمكن تغييرها.
- نقد الرأسمالية غير المقيدة: ينتقد الصورة البدائية للرأسمالية ويدعو إلى تنظيمها.
- التعاونيات العمالية: يدعم فكرة تعاونيات العمال كبديل للنموذج الرأسمالي التقليدي.

ج. حدود التدخل الحكومي:

- يضع ميل ضوابط دقيقة للتدخل الحكومي في الاقتصاد:
- مكافحة الاحتكار: يبرر التدخل لمنع تشكل الاحتكارات الضارة.
- توفير الخدمات الأساسية: كالتعليم والصحة إذا عجز السوق عن توفيرها.
- حماية الفئات الضعيفة: كالأطفال والمرضى من الاستغلال.
- توزيع أكثر عدالة للثروة: من خلال الضرائب التصاعدية على الميراث مثلاً.

5. حرية نمط الحياة والفردانية:

يدافع ميل بشدة عن حق الفرد في اختيار نمط حياته الخاص، وهو ما يسميه "الفردانية":

أ. قيمة التنوع البشري:

- التنوع كقيمة: يعتبر ميل التنوع في أنماط الحياة قيمة في حد ذاته.
- مقاومة الاستبداد العرقي: يحذر من طغيان العادات والتقاليد التي تفرض نمطاً واحداً.
- كسر استبداد الرأي العام: يهاجم سلطة المجتمع في فرض معايير موحدة للسلوك.

ب. الفردانية كشرط للتقدم:

- المجتمع المتطور: المجتمع الذي يسمح بالتجارب الفردية هو الأكثر قدرة على التطور.
- الابتكار والإبداع: الحرية الفردية هي منبع الإبداع والابتكار.
- تجارب الحياة: يدعو ميل إلى تشجيع "تجارب الحياة" المختلفة كمصدر للتعلم والتقدم.

6. الحرية السياسية:

تناول ميل الحرية السياسية بشكل مفصل في كتابه "نظام الحكم النيابي":

أ. المشاركة السياسية:

- أهمية المشاركة: يرى أن المشاركة في الحياة السياسية تُنمي قدرات الفرد.
- حق الاقتراع: يدعم توسيع حق التصويت ليشمل فئات أوسع بما فيها النساء.
- التمثيل النسبي: يدافع عن نظام التمثيل النسبي لضمان تمثيل الأقليات.

ب. حدود سلطة الدولة:

- **تقييد سلطة الحكومة:** وضع حدود واضحة لسلطة الحكومة.
- **الفصل بين السلطات:** دعم مبدأ الفصل بين السلطات.
- **اللامركزية:** تعزيز اللامركزية في اتخاذ القرار.

ج. حماية الأقليات:

- **استبداد الأغلبية:** يحذر من ظاهرة "استبداد الأغلبية" التي تهدد حقوق الأقليات.
- **حماية التنوع:** يعتبر حماية التنوع الثقافي والفكري ضرورة سياسية.
- **الحقوق الأساسية:** يضع حقوقًا أساسية لا يمكن المساس بها حتى من قبل الأغلبية.

7. حرية المرأة:

يعد ميل من رواد الدفاع عن حرية المرأة في عصره، خاصة في كتابه "استعباد النساء" الذي يدعو فيه:

أ. المساواة بين الجنسين:

- **رفض الفوارق الطبيعية:** يرفض الادعاء بأن الفوارق بين الجنسين طبيعية بالكامل.
- **الأدوار الاجتماعية:** يرى أن الأدوار الاجتماعية للجنسين من صنع المجتمع وليست حتمية.
- **المساواة في الفرص:** يدعو لمساواة المرأة بالرجل في الفرص التعليمية والمهنية.

ب. الحقوق السياسية للمرأة:

- **حق التصويت:** يعتبر حرمان المرأة من التصويت ظلمًا لا مبرر له.
- **المشاركة السياسية:** يدعو لمشاركة المرأة في العملية السياسية.
- **التمثيل البرلماني:** يؤيد تمثيل النساء في البرلمان.

ج. الحرية داخل مؤسسة الزواج:

- **نقد الزواج التقليدي:** ينتقد العلاقة غير المتكافئة في الزواج التقليدي.
- **الشراكة المتساوية:** يدعو إلى علاقة زوجية قائمة على المساواة والشراكة.
- **الاستقلال الاقتصادي:** يؤيد الاستقلال الاقتصادي للمرأة المتزوجة.

خاتمة :

تظل نظرية الحرية عند جون ستيوارت ميل من أهم الإسهامات الفلسفية في الفكر الليبرالي، وما زالت تشكل مرجعية أساسية في النقاشات المعاصرة حول حدود الحرية والسلطة، و التوازن بين حرية الفرد وحقوق المجتمع، و هي جوهر التحدي الذي تواجهه المجتمعات الديمقراطية اليوم.

ثانيا- اعتبارات في الحكومة التمثيلية:

نشر كتاب "اعتبارات في الحكومة التمثيلية" (Considerations on Representative Government) لجون ستيوارت ميل عام 1861، و هو يمثل إسهاماً أساسياً في الفلسفة السياسية الليبرالية، يقدم الكتاب نظرة شاملة حول النظرية السياسية والحكم الديمقراطي في سياق فلسفة ميل الليبرالية الأوسع، التي تؤكد على الحرية الفردية والتطور الإنساني.

1- أشكال الحكومات وتطورها:

يبدأ ميل بتحليل عميق لطبيعة الحكومات وكيفية تطورها عبر التاريخ، ويقدم نظرية مفصلة حول العلاقة بين مستوى تطور المجتمع ونوع الحكومة المناسب له:

- **التدرج التاريخي للحكومات:** يرى ميل أن أشكال الحكم تتطور مع تطور المجتمعات من الاستبدادية البسيطة إلى الأشكال الأكثر تعقيداً وتمثيلاً.
- **ملاءمة الحكومة للمجتمع:** يؤكد أن "أفضل شكل للحكومة" يختلف باختلاف درجة تطور المجتمع وظروفه التاريخية والثقافية.

2- المعايير الثلاثة للحكومة الجيدة:

- مدى استخدامها للقدرات العقلية والأخلاقية للمجتمع.
- تأثيرها على تطوير هذه القدرات.
- كفاءتها في تحقيق أهداف المجتمع.

3- تصنيف المجتمعات:

يقسمها إلى:

- **مجتمعات بدائية:** قد تحتاج لحكم استبدادي مستنير مؤقتاً لتطويرها.
- **مجتمعات متوسطة التطور:** يمكنها الاستفادة من أشكال محدودة من المشاركة.
- **مجتمعات متقدمة:** مؤهلة للديمقراطية التمثيلية الكاملة.

4- الديمقراطية المباشرة أم الحكومة النيابية (التمثيلية):

أ. نقد الديمقراطية المباشرة:

- رفض ميل الديمقراطية المباشرة للأسباب التالية:
- عدم ملاءمة الديمقراطية المباشرة لمجتمعات معقدة.
- استحالة مشاركة جميع المواطنين في كل القرارات.
- عدم توفر الوقت والخبرة الكافية لدى المواطن العادي.

- ضرورة التخصص وتقسيم العمل في الحكم.

ب. مميزات الحكومة التمثيلية:

يفضل الحكومة النيابية التمثيلية و يعتبرها أمثل شكل للحكم في المجتمعات المتقدمة بسبب الوظائف التي تقوم بها، و التي يلخصها في :

- **حماية الحقوق:** توفر الضمانات ضد الاستبداد و إساءة استخدام السلطة.
- **التربية و التطوير:** تساهم في تطوير القدرات السياسية للمواطنين، و تعزز المشاركة المدنية و المسؤولية الاجتماعية.

- **تحقيق المصلحة العامة:** تضمن تمثيل مصالح جميع فئات المجتمع وليس فقط النخبة الحاكمة.

- **كفاءة صنع القرار:** تسمح بتداول الأفكار والآراء المتنوعة، مما يؤدي إلى قرارات أكثر تبصراً.

- **المرونة والاستقرار:** تجمع بين القدرة على التكيف مع المتغيرات والاستقرار المؤسسي.

ج. حدود الحكومة التمثيلية وحالات عدم ملاءمتها:

يرى ميل أن الحكومة التمثيلية أو النيابية لا تصلح في المجتمعات التالية:

- **المجتمعات غير المؤهلة:** التي تتميز ب:
 - غياب الرغبة في الحكومة الحرة.
 - عدم الاستعداد للدفاع عن المؤسسات الحرة.
 - نقص المهارات اللازمة للمشاركة الفعالة.
- **المجتمعات الهمجية:** هي المجتمعات غير المتطورة سياسياً تتميز بأنها:
 - تفتقر إلى الانضباط الذاتي.
 - غير قادرة على التعاون.
 - تحتاج إلى سلطة مركزية قوية.
- **الحلول المقترحة:** يقترح ميل مرحلة انتقالية تتضمن أشكالاً من الحكم و تطبيق سياسات للتطوير كما يلي:
 - **الحكم الانتقالي:** يقترح أشكالاً انتقالية من الحكم:
 - الاستبداد المستنير: الحاكم الفردي المصلح.
 - الحكم الاستعماري المؤقت: في حالات معينة.
 - الأنظمة المختلطة: تمهد للانتقال إلى الديمقراطية الكاملة.
 - **سياسات التطوير:** يوصي بإجراءات لتطوير المجتمعات:

- التعليم العام.
- تعزيز الثقافة المدنية.
- تطوير المؤسسات المحلية كخطوة أولى نحو الحكومة التمثيلية.

5- الجدارة وحق التصويت:

يناقش ميل بتفصيل كبير موضوع حق التصويت و المشاركة السياسية:

- **توسيع حق التصويت:** يدعم ميل بقوة منح النساء الحق في التصويت (و هو موقف كان تقدماً جداً في عصره)، و توسيع حق التصويت لشمّل الطبقات العاملة في العملية الانتخابية، و إلغاء القيود الطبقية على الفئات الشعبية.
- **التصويت التعددي أو النوعي:** يقترح نظاماً يمنح صوتاً واحداً لكل مواطن كحد أدنى، و أصواتاً إضافية للأشخاص ذوي التعليم العالي أو المهن المرموقة، أو الذين أثبتوا كفاءة مدنية استثنائية، و حجته في ذلك أن هذا النظام:
 - يمنع طغيان الجهل .
 - يحافظ على المساواة السياسية الأساسية.
 - يضمن وزناً أكبر للآراء المبنية على المعرفة والدراسة.
 - يشجع على التعليم والتطوير الذاتي.
- **شروط التصويت:** يضع ميل من أجل المشاركة في التصويت شروطاً هي:
 - الإلمام بالقراءة و الكتابة والحساب الأساسي.
 - دفع الضرائب ولو بمبالغ بسيطة.
 - استثناء الأشخاص المعتمدين على المعونات العامة مؤقتاً.

6- التمثيل النسبي:

- يقدم ميل نقداً متطوراً للنظام الانتخابي التقليدي و يدافع عن أهمية تمثيل الأقليات:
- **نقد نظام الأغلبية البسيطة:** يوضح ميل سلبيات نظام الأغلبية البسيطة (الفائز يأخذ كل شيء) في:
 - يؤدي إلى تهميش الأقليات و إقصائها من التمثيل، يعني أن أعداداً كبيرة من المواطنين قد لا تجد من يمثل آراءها في البرلمان.
 - الأغلبية فقط هي التي تُمثل، و كل شخص لا ينتمي إلى الأغلبية سيكون غير ممثل على الإطلاق.
 - يقوض شرعية النظام التمثيلي برمته.

- يشوه إرادة الناخبين الحقيقية.
- يخلق برلمانات لا تعكس التنوع الفكري والسياسي في المجتمع.

■ أهمية نظام التمثيل النسبي المتحول:

- يعتمد على التمثيل النسبي و الأصوات القابلة للتحويل.
- يسمح للناخبين بترتيب المرشحين حسب الأفضلية.
- يضمن حصول كل كتلة انتخابية على تمثيل يتناسب مع حجمها.
- يضمن تمثيل أفضل للأقليات العرقية والدينية والفكرية.
- يشجع على انتخاب أشخاص ذوي كفاءات عالية، حتى لو لم ينتموا إلى الأحزاب الكبرى.
- يزيد من مشاركة الناخبين الذين يشعرون بأن أصواتهم مؤثرة.
- يحقق تمثيلاً أكثر تنوعاً وعدلاً.
- يقلل من الاستقطاب السياسي.

7- الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية:

يحدد ميل دور السلطتين في:

■ دور البرلمان المثالي:

- مداولة و مناقشة القضايا.
- مراقبة أعمال الحكومة والأجهزة التنفيذية و محاسبتها.
- النظر في شكاوى المواطنين.
- وضع الأطر العامة للسياسات والتشريعات.
- التعبير عن الرأي العام وإخضاع كل القرارات للنقاش العام.
- يمنح الثقة للحكومة ويسحبها.

■ حدود سلطة البرلمان:

- يجب أن لا يتولى الحكم المباشر.
- يجب أن لا يتدخل في التفاصيل الإدارية.
- يجب أن لا يصيغ التشريعات بنفسه بشكل تفصيلي بل يحدد المبادئ العامة فقط.

■ دور الجهاز التنفيذي:

- تطبيق السياسات وتنفيذها بكفاءة.
- الاعتماد على الخبرة المتخصصة (الاستعانة بلجان من الخبراء) خاصة في الأمور الفنية والإدارية.

- تفصيل السياسات العامة إلى إجراءات تنفيذية.
- تكوين جهاز إداري محترف يعمل بناء على الكفاءة.

8- مخاطر حكم الأغلبية (طغيان الأغلبية):

أ. مظاهر طغيان الأغلبية:

يحذر ميل بشدة من مخاطر طغيان الأغلبية الذي يتجلى في:

- قمع الأغلبية للآراء المخالفة.
- فرض قيم و معتقدات الأغلبية على الجميع.
- التضيق على الحريات الفردية باسم الإرادة الشعبية.
- قمع الإبداع والابتكار.
- تهيمش الأقليات والفئات الضعيفة.
- خلق ثقافة التجانس القسري.

ب. الضمانات الدستورية المقترحة للحد من طغيان الأغلبية:

- وضع قائمة بالحقوق الأساسية التي لا يمكن المساس بها حتى بأغلبية برلمانية.
- وضع آليات لحماية حرية التعبير والاختلاف.
- ضمان نظام قضائي مستقل يحمي حقوق الأفراد والأقليات.
- تحقيق فصل و توازن بين السلطات لمنع تركيز القوة في يد جهة.
- منح صلاحيات للحكومات المحلية و تقييد و تقليص سلطة الحكومة المركزية.

9- تحديات الديمقراطية النيابية ودعائهما:

أ. تحدياتها: يحدد ميل التهديدات الرئيسية للديمقراطية النيابية في:

- سيطرة المصالح الخاصة.
- تدني مستوى النواب.
- عدم كفاءة الإدارة العامة.

ب. دعائهما: يقترح آليات لدعم الديمقراطية النيابية تتمثل في:

- نظام انتخابي عادل.
- حماية استقلال القضاء.
- تعزيز الحكم المحلي.

- دعم الصحافة الحرة و النشطة.
- دعم المجتمع المدني الفعال.
- نشر الثقافة السياسية التي تقدر الحوار و التسامح.
- دعم التعليم العام الشامل الذي يرسخ التربية المدنية و يطور المهارات النقدية.

10- حق التصويت وأنواع التصويت :

أ. حق التصويت:

يجب منح حق التصويت للجميع إلا في حالات خاصة مبررة، فالاستبعاد من حق التصويت هو الاستثناء وليس القاعدة.

▪ المستبعدون من حق التصويت: يرى أنه يجب استبعاد:

- الأميين مؤقتاً حتى يتم تعليمهم.
- من لا يدفعون ضرائب مباشرة.
- المعتمدين كلياً على المعونات العامة.
- المفلسين الماليين.

▪ **حق المرأة في التصويت:** يدافع بقوة عن منح النساء حق التصويت الكامل، و تحقيق المساواة التامة بين الجنسين سياسياً.

ب. أنواع التصويت:

▪ التصويت التعددي: يقوم على:

- منح صوت أساسي لكل مواطن.
- منح أصوات إضافية بناء على التعليم والمهنة.
- تحديد عدد الأصوات الإضافية وفق معايير موضوعية.

▪ التصويت العلني والتصويت السري:

▪ مزايا التصويت السري:

- حماية الناخبين من الضغوط والإكراه.
- تقليل شراء الأصوات والفساد الانتخابي.
- تعزيز حرية الاختيار.

▪ مزايا التصويت العلني:

- تعزيز المسؤولية الأخلاقية للناخب.

■ تشجيع التصويت بناء على المصلحة العامة.

■ تطوير الشعور بالمسؤولية المدنية.

يميل ميل إلى:

■ تفضيل التصويت العلني في المجتمعات المتطورة أخلاقياً.

■ قبول التصويت السري كحل مؤقت في المراحل الانتقالية.

■ اعتبار التصويت السري "شر ضروري" في بعض الظروف.

11-بنية الهيئة التشريعية:

يحدد ميل بنية البرلمان في نظام المجلس الواحد أو المجلسين لكنه يفضل نظام المجلسين.

أ. ايجابيات نظام المجلسين:

يضمن نظام المجلسين التمثيل المتنوع و يحقق:

■ **الضمانة ضد الاستبداد التشريعي:** يرى ميل أن وجود مجلسين يشكل ضماناً أساسية ضد ما يسميه "استبداد الأغلبية"، فالمجلس الواحد يمكن أن ينحرف وراء العواطف اللحظية أو المصالح الفئوية، بينما يوفر المجلس الثاني مساحة للتأني والمراجعة.

■ **تحسين جودة التشريع:** يؤكد ميل أن التشريعات التي تمر عبر مجلسين غالباً ما تكون أكثر تماسكاً ودقة، لأنها تخضع لفحص مزدوج ومن وجهات نظر مختلفة.

■ **تمثيل مصالح متنوعة:** يمكن للمجلسين أن يمثلوا عناصر مختلفة من المجتمع، مما يضمن تمثيلاً أوسع للمصالح المتنوعة.

■ **منع التسرع في التشريع:** يشدد ميل على أن وجود مجلسين يبطئ العملية التشريعية بشكل إيجابي، ما يمنع إقرار قوانين متسعة قد تكون ضارة على المدى الطويل.

ب. سلبيات نظام المجلسين:

رغم تأييده لنظام المجلسين، يقر ميل بوجود مأخذ محتملة:

■ **احتمال الجمود التشريعي:** خطر حدوث جمود عندما يختلف المجلسان بشكل جذري، مما قد يعيق العملية التشريعية.

■ **مسألة الشرعية الديمقراطية:** التساؤل حول ما إذا كان المجلس الأعلى، غير المنتخب بشكل مباشر غالباً، يمتلك الشرعية الكافية لإعاقه إرادة المجلس المنتخب مباشرة.

■ **تكرار الوظائف:** احتمال أن يكون المجلس الثاني مجرد تكرار للأول دون إضافة قيمة حقيقية.

ج. دور المجلس الأعلى (مجلس الشيوخ):

الوظائف الأساسية للمجلس الأعلى تتمثل في:

- **المراجعة النقدية:** يرى ميل أن الوظيفة الأساسية للمجلس الأعلى هي توفير مراجعة نقدية متأنية للتشريعات، بعيداً عن الضغوط الشعبية والأنية.
- **الخبرة والحكمة:** يجب أن يتكون المجلس الأعلى من أشخاص ذوي خبرات وكفاءات متميزة، قادرين على تقديم رؤى عميقة تتجاوز المصالح قصيرة المدى.
- **حماية الأقليات:** يؤكد ميل على دور المجلس الأعلى في حماية حقوق ومصالح الأقليات التي قد لا تجد تمثيلاً كافياً في المجلس الأدنى.
- **الاستقرار والاستمرارية:** يشدد على أهمية أن يوفر المجلس الأعلى عنصر استقرار واستمرارية في النظام السياسي.

د. التكوين المثالي للمجلس الأعلى:

- **مسألة الاختيار:** التعيين، الانتخاب غير المباشر، الانتخاب المباشر مع شروط مختلفة.
- **المؤهلات والشروط:** يقترح ميل أن يكون لأعضاء المجلس الأعلى مؤهلات خاصة من حيث التعليم والخبرة والكفاءة.
- **التمثيل النوعي:** يميز بين التمثيل العددي البسيط والتمثيل النوعي الذي يضمن تمثيل المؤهلات والكفاءات العالية.
- **مدة العضوية:** مزايا العضوية طويلة الأمد في تحقيق الاستقلالية والاستقرار، مقابل مخاطر انفصال المجلس عن المجتمع.

هـ. البنية المثلى للمجلس الأدنى (مجلس النواب):

- **مبادئ تكوين المجلس الأدنى:**
- **التمثيل العادل:** يؤكد ميل على ضرورة أن يكون المجلس الأدنى ممثلاً بشكل عادل لمختلف فئات المجتمع، مع تجنب هيمنة فئة واحدة.
- **التمثيل النسبي:** يؤكد ميل على فكرة التمثيل النسبي كوسيلة لضمان تمثيل أوسع للآراء والمصالح المتنوعة.
- **مؤهلات النواب:** رغم تأكيده على التمثيل الواسع، يصر ميل على أهمية أن يتمتع النواب بمستوى معين من المؤهلات والكفاءة.
- **مشاركة الأقليات:** يدعو ميل إلى ضمان تمثيل الأقليات في المجلس الأدنى، باعتبار ذلك عنصراً أساسياً في النظام الديمقراطي العادل.

و. مدة دورة البرلمان:

■ التوازن بين الاستقرار والمساءلة:

يرى ميل أن الحكومة الفعالة تتطلب درجة من التوازن بين الاستقرار والاستمرارية (التي تضمنها المدة الطويلة) من جهة، و الحفاظ على فرص الناخبين في المساءلة المتكررة لتقييم ممثليهم و تغييرهم من جهة أخرى (التي توفرها المدة القصيرة).

يحلل ميل الآثار المترتبة على المدد القصيرة والطويلة فيعتبر أن:

- **المدة القصيرة جدًا:** تجعل النواب منشغلين باستمرار بالانتخابات القادمة، مما يشجع على السياسات قصيرة النظر و الشعبوية، و يقلل من التركيز على الإصلاحات طويلة المدى.
- **المدة الطويلة جدًا:** قد تؤدي إلى انفصال النواب عن ناخبهم وتقليل المساءلة، مما يتيح لهم التصرف بشكل مخالف لرغبات الشعب لفترات طويلة.

يقترح ميل أن تكون مدة البرلمان طويلة بما يكفي للسماح بتنفيذ سياسات مدروسة، لكنها في نفس الوقت قصيرة بما يكفي لضمان المساءلة أمام الناخبين (من 3 إلى 5 سنوات).

■ حل البرلمان:

يناقش ميل أيضًا قضية حل البرلمان قبل انتهاء مدته القانونية، ويرى أنه يجب أن يكون ممكنًا في ظروف معينة، مثل الأزمات السياسية الكبرى أو عندما يفقد البرلمان ثقة الشعب بشكل واضح، لكنه يحذر من الاستخدام المتكرر لهذه الآلية، لأنها قد تقوض استقرار النظام السياسي، لذلك يقترح أن تكون سلطة حل البرلمان محدودة ومقيدة بضمانات دستورية، لمنع استخدامها كأداة سياسية انتهازية.

ثالثا- مبادئ الاقتصاد السياسي :

نُشر كتاب "مبادئ الاقتصاد السياسي" (Principles of Political Economy) لأول مرة عام 1848، ويعتبر من أهم أعمال جون ستيوارت ميل الاقتصادية، كان بمثابة الكتاب المدرسي الرئيسي في الاقتصاد السياسي لعدة عقود. يتضمن الأفكار الرئيسية التالية:

1. الإنتاج والتوزيع:

يميز ميل بين قوانين الإنتاج وقوانين التوزيع :

- **قوانين الإنتاج:** يراها ميل كقوانين طبيعية تشبه القوانين الفيزيائية، فهي تعتمد على عوامل موضوعية مثل التكنولوجيا المتاحة والموارد الطبيعية ومهارات العمال، هذه القوانين لا يمكن تغييرها بسهولة لأنها مرتبطة بالعمليات المادية للإنتاج.

■ **قوانين التوزيع:** على النقيض، يرى ميل أن طريقة توزيع الثروة المنتجة بين أفراد المجتمع هي من صنع الإنسان وتعتمد على المؤسسات الاجتماعية والقانونية، و يمكن تغيير هذه القوانين لتحقيق غايات اجتماعية مثل العدالة والمساواة دون التأثير سلباً على الإنتاج.

2. عوامل الإنتاج ودورها:

يحلل ميل عملية الإنتاج من خلال ثلاثة عوامل رئيسية:

أ. **العمل:** يعتبره ميل المصدر الأساسي للثروة، و يرى أن إنتاجية العمل تتأثر بتقسيم العمل والتعليم والتدريب، لذلك يدعو إلى الاستثمار في التعليم والصحة.

ب. **رأس المال:** يُعرّف ميل رأس المال بأنه الثروة المخصصة للإنتاج و ليس للاستهلاك، ينشأ رأس المال من الادخار والامتناع عن الاستهلاك الحالي، له دوره كبير في تمويل الاستثمار و توظيف العمال، و في سرعة النمو الاقتصادي.

ج. **الأرض والموارد الطبيعية:** يميز ميل الأرض عن غيرها من عوامل الإنتاج لأنها محدودة و غير قابلة للزيادة،

3. الملكية الخاصة والإصلاح:

يتخذ ميل موقفاً متوازناً تجاه الملكية الخاصة:

■ يدافع عنها كمؤسسة أساسية للتنمية الاقتصادية، و يرى أنها توفر الحوافز الضرورية للعمل و الادخار والاستثمار.

■ ينتقد الوضع الراهن للملكية في عصره، و يرى أنه يؤدي إلى تفاوتات اجتماعية غير مبررة.

■ يقترح إصلاحات عديدة لنظام الملكية دون إلغائه: ضرائب على الميراث، تحسين وضع المستأجرين الزراعيين، تقييد حق الملكية على الموارد الطبيعية، و تشجيع التعاونيات.

4. قيمة السلع:

■ يعتمد ميل على نظرية قيمة العمل، حيث تتحدد قيمة السلعة بكمية العمل المبذول في إنتاجها.

■ يميز بين القيمة الاستعمالية (المنفعة) والقيمة التبادلية (السعر في السوق).

■ يقدم مفهوم تكلفة الإنتاج كأساس للقيمة على المدى الطويل.

5. التقدم الاقتصادي:

■ يرى ميل وجود "الحالة المستقرة" للاقتصاد، أين يتوقف النمو الاقتصادي.

■ يعتقد أن التقدم التكنولوجي والتحسينات في الإنتاج يمكن أن تؤخر الوصول إلى هذه الحالة من خلال زيادة إنتاجية العمل والأرض.

- يؤكد على أهمية تحسين توزيع الثروة لتحقيق العدالة الاجتماعية.
- يرى أن إدخال التكنولوجيا قد يسبب بطالة مؤقتة لكنه يحسن المستوى المعيشي على المدى الطويل.

6. توزيع منافع التقدم الاقتصادي:

- ينتقد النموذج الرأسمالي السائد في عصره لأنه يركز المنافع بيد الرأسماليين دون العمال.
- يقترح سلسلة من الإصلاحات الضريبية والاجتماعية لضمان توزيع أكثر عدالة للثروة.
- يدعو إلى تشجيع الشركات التعاونية كنموذج يجمع بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

7. دور الدولة:

- يدعم ميل مبدأ عدم تدخل الدولة في الاقتصاد بشكل عام.
- لكنه يقر بأن هناك حالات يكون فيها تدخل الدولة مبرراً، مثل التعليم والصحة وحماية الفئات الضعيفة.
- يرفض الاشتراكية الشاملة لكنه يتعاطف مع بعض أفكارها ويقترح تعاونيات العمال كحل وسط.

8. التجارة الدولية:

- يدعم ميل مبدأ التجارة الحرة ونظرية الميزة النسبية.
- يرى أن التجارة الدولية تفيد جميع الأطراف من خلال تخصيص الإنتاج.

9. حماية الصناعات الناشئة:

- رغم دعمه للتجارة الحرة، يُقر ميل بحالات استثنائية تبرر الحماية:
- يدافع عن حجة الصناعة الناشئة، أي أن الحماية المؤقتة قد تكون ضرورية للصناعات الجديدة حتى تصبح قادرة على المنافسة.
- يضع شروطاً صارمة لهذه الحماية: يجب أن تكون مؤقتة، وأن تكون الصناعة المحمية قابلة للتطور لتصبح منافسة دولياً.
- يحذر من خطر أن تصبح الحماية دائمة بسبب ضغوط المصالح الخاصة.

10. الإصلاح الضريبي والعدالة الاجتماعية:

- يقدم ميل نظرية متكاملة للضرائب العادلة:
- يدعو إلى نظام ضريبي تصاعدي يفرض ضرائب أعلى على الدخل المرتفعة لتحقيق العدالة الاجتماعية.
- يميز بين الدخل "المكتسب" من العمل والدخل "غير المكتسب" من الميراث أو الريع، ويقترح ضرائب أعلى على النوع الثاني.
- يدافع عن ضريبة تصاعدية على الميراث للحد من تراكم الثروة وتركزها عبر الأجيال.

- يناقش مفهوم "الدخل الأساسي" الذي ينبغي إعفاؤه من الضرائب لضمان حياة كريمة للجميع.

11. مفهوم "الحد الأدنى من الرفاهية":

- يطور ميل مفهوماً متقدماً لدور الدولة في ضمان حد أدنى من الرفاهية لجميع المواطنين:
- يرى أن المجتمع المتحضر يجب أن يضمن لكل فرد مستوى معيشياً لائقاً.
- يميز بين "الفقر الاختياري" و"الفقر غير الاختياري"، ويؤكد على مسؤولية المجتمع تجاه الثاني.
- يقترح نظاماً للرعاية الاجتماعية يوفر الدعم دون أن يشجع الاعتماد على المساعدات.
- يناقش أهمية الصحة العامة والتعليم والإسكان اللائق كعناصر أساسية للرفاهية.

12. أهمية أفكار ميل الاقتصادية:

- من أهم إسهامات ميل هو رفضه الفصل بين الاقتصاد والأخلاق:
- دمج التحليل الاقتصادي التقليدي مع الاهتمامات الاجتماعية والأخلاقية.
- رفض فكرة أن السعي وراء المصلحة الذاتية كافٍ لتحقيق الخير العام.
- قدم رؤية للتنمية الاقتصادية تهدف ليس فقط إلى زيادة الثروة المادية، بل أيضاً إلى تحسين الظروف الاجتماعية والثقافية.
- قدم بديلاً وسطياً بين الرأسمالية غير المنظمة والاشتراكية الشاملة.
- دافع عن اقتصاد السوق والملكية الخاصة مع التأكيد على ضرورة الإصلاح الاجتماعي.
- أثر بشكل عميق في تطور "الليبرالية الاجتماعية" والديمقراطية الاجتماعية في القرنين التاسع عشر والعشرين.

رابعا- استعباد النساء:

كتاب "استعباد النساء" لجون ستيوارت ميل هو من أهم الأعمال الفلسفية والاجتماعية التي تناولت قضية العبودية من منظور أخلاقي وسياسي، يُعتبر الكتاب من الأعمال التي ساعدت في تغيير الرأي العام حول العبودية في أوروبا والولايات المتحدة، حيث قدمت حجة قوية ضد هذا النظام من خلال تحليله الأخلاقي والاجتماعي.

1. أبعاد ظاهرة العبودية

أ. البعد الأول : العبودية كظاهرة تاريخية

يبدأ ميل بتحليل العبودية كظاهرة تاريخية، مشيراً إلى أن العبودية ليست ظاهرة طبيعية أو دائمة، بل هي نتاج ظروف اجتماعية واقتصادية معينة، و هي غالباً ما توجد لتحقيق فوائد اقتصادية.

ب. البعد الثاني : العبودية كظاهرة أخلاقية

يبرز ميل أن العبودية تتعارض مع مبادئ الأخلاق والحقوق الإنسانية الأساسية، فهي شكل من أشكال الظلم. لأن جميع البشر يمتلكون حقوقًا طبيعية لا يمكن إساءة استخدامها أو إساءة استغلالها.

ج. البعد الثالث : العبودية كظاهرة اجتماعية

يظهر أن العبودية تؤدي إلى تفكك المجتمع وتقليل الحرية الفردية والجماعية، و يُبرز أن العبودية تؤدي إلى انقسامات اجتماعية واقتصادية عميقة، مما يؤثر سلبيًا على التطور الاجتماعي، و القيم الأخلاقية.

د. البعد الرابع : العبودية كظاهرة سياسية

يظهر أن العبودية تُستخدم كدليل على فكرة أن بعض الأعراق هي "أفضل" من غيرها، مما يؤدي إلى تفكك المجتمع وتعزيز الفصل العنصري. كما يرى أن العبودية تُستخدم غالبًا كدليل على فكرة أن بعض الشعوب غير متقدمة أو غير قادرة على الحكم الذاتي، مما يؤدي إلى استعمارهم واستغلالهم.

هـ. البعد الخامس : العبودية كظاهرة اقتصادية

يرى أن العبودية استخدمت غالبًا لفوائد اقتصادية لكنها بحسبه ليست مستدامة أو أخلاقية، فهي تؤدي إلى انقسامات اقتصادية عميقة و تعيق التطور الاقتصادي.

و. البعد السادس : العبودية كظاهرة فلسفية

يرى أن العبودية تتعارض مع مبادئ الفلسفة حول العدالة و المساواة والحقوق الطبيعية، فجميع البشر يمتلكون حقوقًا طبيعية لا يمكن أن التعدي عليها أو إساءة استغلالها.

2. نقد استعباد المرأة:

- نقد ميل الاعتقاد السائد بالتفوق الذكوري السائد آنذاك بأن المرأة بطبيعتها أدنى من الرجل.
- يرى أن هذا الاعتقاد ليس مبنياً على أسس علمية أو منطقية، بل على تقاليد وعادات متوارثة.
- يجادل بأن ما يُنظر إليه كـ "طبيعة المرأة" هو في الواقع نتاج التنشئة الاجتماعية والأنظمة التي تحد من تطورها.
- يشبّه ميل وضع المرأة في المجتمع بنظام العبودية.
- يرى أن خضوع المرأة للرجل هو استمرار لعلاقات القوة غير المتوازنة تاريخياً.
- يجادل بأن النظام الذي يُخضع المرأة للرجل نشأ عن طريق القوة البدنية وليس بسبب تفوق عقلي أو أخلاقي.
- نقد ميل قوانين الزواج التي تجعل المرأة المتزوجة تابعة قانونياً لزوجها.
- يصف ميل الزواج بأنه "المدرسة الوحيدة للاستبداد" أين يتعلم الرجال كيفية ممارسة السلطة المطلقة.

- يرى أن العلاقة الزوجية يجب أن تكون شراكة متساوية وليست علاقة سيد بعبد.

3. الحجج الاقتصادية لتحرير المرأة:

- يدافع ميل عن حق المرأة في العمل و الملكية والاستقلال الاقتصادي.
- يرى أن منع النساء من ممارسة مهن معينة يحرم المجتمع من مواهب نصف أفرادها.
- يؤكد أن الاستقلال الاقتصادي ضروري لتحقيق المساواة الحقيقية.

4. حق المرأة في التعليم:

- يدافع ميل عن حق المرأة في الحصول على تعليم مساوٍ للرجل.
- يرى أن التعليم يفتح أمام المرأة فرصًا للتطور الذاتي والفكري.
- يؤكد أن تعليم المرأة يفيد المجتمع ككل وليس المرأة فقط.

5. حق المرأة في المشاركة السياسية:

- يدافع ميل عن حق المرأة في التصويت والمشاركة السياسية.
- يرى أن استبعاد المرأة من الحياة السياسية يتناقض مع مبادئ الديمقراطية.
- يؤكد أن مشاركة المرأة في الحياة السياسية ستؤدي إلى تحسين القوانين والسياسات.

6. فوائد تحرير المرأة للمجتمع:

- يجادل ميل بأن تحرير المرأة سيكون مفيدًا للمجتمع ككل، وليس للنساء فقط.
- يرى أن مجتمعًا تشارك فيه النساء بشكل كامل سيكون أكثر عدلاً وازدهارًا.
- يؤكد أن وجود علاقات أكثر توازنًا بين الجنسين سيحسن من الروابط الأسرية والاجتماعية.

7. تأثير الكتاب وأهميته التاريخية:

- يعتبر كتاب "استعباد النساء" من الأعمال التأسيسية للفكر النسوي الحديث.
- ساهم في الدفع باتجاه إصلاحات قانونية مهمة لصالح حقوق المرأة في بريطانيا وأماكن أخرى.
- أثر في العديد من الحركات النسوية اللاحقة، و ما زالت أفكاره ذات صلة بالنقاشات المعاصرة حول المساواة بين الجنسين.
- قدم نموذجًا للدفاع عن حقوق المرأة من منظور فلسفي وأخلاقي متماسك.
- في الختام، يعد كتاب "استعباد النساء" لجون ستيوارت ميل عملاً رائدًا في مجال حقوق المرأة، حيث قدم حججًا قوية ومنطقية ضد اضطهاد المرأة في وقت كانت فيه مثل هذه الأفكار ثورية.

جامعة ابن خلدون - تيارت -
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مقياس: تاريخ الفكر السياسي س2

السنة: أولى علوم سياسية

الأستاذ: عمر بكيري

المحور الثالث: الفكر السياسي الغربي الحديث

المحاضرة السابعة: الفكر السياسي عند

فريدريتش هيجل

مقدمة:

أدى انتصار الثورة الفرنسية و انتشار أفكارها و الحروب التي تلتها، إلى وضع الدويلات الألمانية تحت الاحتلال الفرنسي، مما أيقظ المشاعر القومية الألمانية، حيث توجه الفكر السياسي نحو تركيز البحث في القضية القومية، فقد أنتج غزو نابليون لألمانيا و توحيد كثير من دويلاتها و مقاطعاتها في دويلات كبيرة نسبيا، إحساسا لدى الألمان بضرورة الوحدة القومية، حيث لم تعرف الدعوة إلى الوحدة القومية طريقا لها قبل الغزو النابليوني لها، و بذلك كان ذلك الغزو باعثا للفكر على الإبداع في إيجاد نظريات و فلسفات تنظر للدولة القومية الموحدة و تجعلها شيئا مقدسا فوق كل الاعتبارات الخاصة.

يعتبر فريدريتش هيجل من بين أهم المفكرين الذين نظروا للدولة القومية و مجدوها، حيث قدس الدولة في تبريره النهائي للوحدة القومية و حتميتها، و اعتبرها كيان مقدس يسمو على جميع الاعتبارات الفردية و المصالح الخاصة، معارضا بذلك الفلسفة الفردية الليبرالية المنتشرة في ذلك الوقت، و دعا إلى وحدة الدولة و الأمة وتقويتها على حساب الأفراد الذين لا يعتبرهم سوى عناصر تعمل لصالحها و لخير المجتمع، معتبرا إياها وحدة كلية ضمن الأمة الموحدة التي تذوب فيها فردانية الأفراد و مصالحهم الخاصة.

أولاً: هيجل المولد والنشأة

1. مولده:

ولد جورج فيلهلم فريدريتش هيجل سنة 1770 بشتوتغارد جنوب ألمانيا، يعتبر أحد أهم الفلاسفة الألمان، درس الفلسفة و اللاهوت إلا انه رفض دخول السلك الكهنوتي البروتستنتي، و عمل أستاذا للفلسفة بجامعة: إينا، هيلدبرغ، ثم برلين، التي نال شهرته الكبيرة فيها.

2. كتاباته:

بدأ الكتابة متأخرا و اشتهر بأسلوبه المعقد و المجرد الزاخر بالمصطلحات المعروفة باللغة الألمانية، من أهم كتبه: فينومينولوجيا الروح، فلسفة الروح، المنطق، موسوعة العلوم الفلسفية، محاضراته التي جمعها و رتبها طلابه في مواضيع فلسفة التاريخ، فلسفة الفن، فلسفة الدين، فلسفة الجمال و تاريخ الفلسفة. توفي سنة 1831 عن عمر يناهز 61 سنة.

ثانياً: منهج هيجل وفلسفته الديالكتيكية

1. مفهوم الديالكتيك عند هيجل:

اتسم فكر هيجل بمنهجه الفلسفي الديالكتيكي القائم على منطق مثالي، مغاير للمنطق العقلي الفردي و النفعي الذي اشتهر به الفكر الانجليزي و الفرنسي آنذاك، حيث يقوم الديالكتيك أو الجدل على دراسة الأشياء في وجودها و حركتها و صيرورتها بروح جميع المعرفة العلمية بعيدا عن المناقشة السفسطائية التي لا طائل من ورائها، و بذلك يعني الديالكتيك عنده منهج الوصول إلى اليقين الفلسفي في دراسة الظواهر العامة، و هو منهج يرفض رفضا كاملا المنطق الصوري و للفلسفة الميتافيزيقية السائدة في عصره، و القائمة أساسا على نفي التناقض في الفكر و الوجود و القائلة بفقدان الأشياء للعلاقة فيما بينها.

2. نقد مبدأ التعارض:

كان مبدأ التعارض و القانون المطلق للأشياء هو السائد عند المفكرين الآخرين، فإلشيء لا يمكن أن يكون في الوقت المحدد موجودا و غير موجود، كما أن الفكر عندما يجد نفسه أمام قضيتين متعارضتين، لا بد له من القول أن إحداها صائبة و الأخرى خاطئة، أما عند هيجل أصبحت القضايا تتجاوز التعارض الظاهر، الذي في حقيقته يجمع بين الوجود و عدمه، أي أنه لا مجال للقول بوجود خطأ في حال صياغة قضيتين متعارضتين، لأن في كليهما توجد بعض جوانب الحقيقة، و على هذا الأساس يجب تجاوز التعارض الظاهر في كل منهما، بدون رفض أي من القضيتين، لان خلف التعارض الظاهر تستتر قضية تختلف عن هذا التعدد و لكنها لا تلغيه.

3. خطوات المنهج الدياليكتيكي عند هيجل:

يرى هيجل أن الدياليكتيك أو الجدل في حقيقته ثلاثي الحركة، يبدأ من القضية الأصلية و يسير إلى نقيضها في القضية المقابلة، حتى الوصول إلى نوع من المصالحة الفكرية في تركيب فكرة جديدة تحتوى العناصر الايجابية لكل من القضيتين الأصلية و نقيضها، فهناك دائما الموضوع و نقيض الموضوع و نقيض النقيض و هو التركيب أو الفكرة الجديدة المركبة، ففي كل شيء توجد التناقضات، و في داخل الشيء يوجد دائما الجانب الصحيح الايجابي و الجانب الخطأ السلبي، و من هذه الجوانب ما هو ايجابي ينمو و ما هو سلبي يموت، فكل الأشياء في حالة حركة و تغير و صيرورة. حيث تشمل هذه الحركة: الأفكار و النظم و المؤسسات و كل الوجود.

ثالثا: الدولة في فلسفة هيجل

1. مفهوم الدولة عند هيجل:

يعرفها لى أنها:

- **كائن طبيعي له إرادته و منطقته الكامل:** فهي ليست كائنا اصطناعيا ماديا يضم مجموعة من الأفراد، بل هي كائن حي لها حياتها المستقلة عن إرادة الأفراد و مصالحهم الخاصة.
- **الروح الأخلاقي أو الروح المطلق:** فالدولة عنده ليست مجرد مؤسسة سياسية، بل هي تمثل:
 - تجسيد للعقل الموضوعي.
 - واقع الفكرة الأخلاقية.
 - الشكل الأعلى للوجود الاجتماعي.
 - الوحدة العضوية التي تتجاوز المصالح الخاصة للأفراد و الجماعات.
 - تحقيق التوافق بين المصلحة العامة و المصالح الخاصة.

2. نشأة الدولة عند هيجل:

- ينتقد هيجل نظرية العقد الاجتماعي القائلة بتعاقد الأفراد لتكوين الدولة، بل يعتبر أنه لا يمكنها أن تقوم على تعاقد بين أفراد متنافسين و متنازعين.
- يرى أنها تقوم عن طريق قوة خارجية موحدة تجبر الأفراد رغما عن إرادتهم على تكوينها و الانتماء لها، و هذه القوة هي قوة عمل الرجال العظام من أمثال نابليون، الذين يعملون على تحويل الشعب إلى أمة واحدة و بالتالي إلى دولة واحدة.

3. غاية الدولة وعلاقتها بالأفراد:

أ. **غاية الدولة:** يرى هيجل أن غاية الدولة ليست مجرد حماية حقوق الأفراد وممتلكاتهم، كما يذهب الليبراليون، بل إن غايتها هي تحقيق الحرية الموضوعية، فالدولة هي المجال الذي يستطيع الفرد أن يحقق فيه حريته الحقيقية، و ذلك من خلال المشاركة في الحياة الأخلاقية للمجتمع والالتزام بالقوانين.

ب. **علاقتها بالأفراد:** هي ليست علاقة تعارض، بل هي علاقة تكامل، يقول هيجل: "إن الفرد نفسه يملك موضوعيته وحقيقته وأخلاقيته فقط بوصفه عضوًا في الدولة"، وهو بذلك يعارض التصور الليبرالي الذي يرى في الدولة قيدًا على حرية الفرد، فهو يرى أن الحرية الحقيقية لا يمكن أن تتحقق إلا في إطار الدولة ومن خلالها.

4. الدولة والعقل المطلق:

يربط هيجل بين الدولة والعقل المطلق، فالدولة عنده هي تجسيد للعقل في التاريخ، وهو يرى أن تطور الوعي الإنساني بالحرية يجد تجسيده النهائي في الدولة، هذا الربط بين الدولة والعقل المطلق جعل بعض المفسرين يتهمون هيجل بتأليه الدولة وتبرير الاستبداد، لكن هيجل كان يقصد أن الدولة، بوصفها تجسيدًا للعقل، هي التي تحقق التوافق بين المصلحة العامة والمصالح الخاصة، وليس تبرير أي شكل من أشكال الدولة الاستبدادية.

رابعاً: المجتمع المدني عند هيجل:

1. **تعريفه:** يعرف هيجل المجتمع المدني بأنه "مرحلة الاندماج التي تتوسط بين الأسرة و الدولة"، وهو المجال الذي يسعى فيه الأفراد إلى تحقيق مصالحهم الخاصة.

2. **مكوناته:** يتكون من:

- نظام الحاجات (الاقتصاد)،
- نظام العدالة (القضاء)،
- الإدارة العامة والتنظيمات المهنية.

3. **طبيعته:**

- المجال الذي تظهر فيه التناقضات الاجتماعية، فهو ميدان للصراع بين المصالح الخاصة المتضاربة.
- مرحلة وسيطة بين الأسرة (الأخلاق الطبيعية) و الدولة (الأخلاق الموضوعية).
- فضاء للتنافس و التعاقد و العلاقات الخاصة.

4. **علاقته مع الدولة:** على الرغم من أن المجتمع المدني يتيح للأفراد حرية السعي وراء مصالحهم، إلا أن ذلك يخلق تناقضات لا يستطيع حلها من خلاله، لذلك فهو يحتاج إلى الدولة لحلها و تحقيق التكامل الاجتماعي فيها.

5. نظام الحاجات والاقتصاد:

يشكل نظام الحاجات الجانب الاقتصادي من المجتمع المدني، و هو المجال الذي يسعى فيه الأفراد إلى إشباع حاجاتهم المادية من خلال العمل والإنتاج والتبادل، حيث يرى هيجل أن الاقتصاد الحديث، القائم على تقسيم العمل والتبادل، يخلق شبكة معقدة من الاعتماد المتبادل بين الأفراد، تؤدي في النهاية إلى تفاقم الفوارق الاجتماعية وظهور الفقر والبؤس، بسبب تراكم الثروة في أيدي قلة، و هو ما يمثل "تناقضًا" في المجتمع المدني لا يمكن حله إلا من خلال الدولة.

6. التنظيمات المهنية ودورها الوسيط:

يرى هيجل أن التنظيمات المهنية تتكون من جماعات مهنية يلتحق بها الأفراد طواعية، تلعب دورًا وسيطًا بين الفرد والدولة، فهي تساعد على تجاوز التناقضات التي يخلقها نظام الحاجات، وظيفتها تنظيم النشاط الاقتصادي و توفير الحماية الاجتماعية لأعضائها، فهي تشكل الأساس الأخلاقي للمجتمع المدني، لأنها تعلم الفرد أن يتجاوز مصالحته الخاصة و أن يسعى إلى تحقيق المصلحة المشتركة للجماعة، و بذلك فهي تمهد الطريق نحو الدولة، التي تمثل المصلحة العامة للمجتمع ككل.

خامسا: الحرية في فلسفة هيجل

1. مفهوم الحرية، أنواعها وتطورها التاريخي

أ. مفهومها:

- يرى هيجل أن الحرية الحقيقية ليست هي التحرر من كل قيد أو ضرورة، بل هي إدراك الضرورة و قبولها عن وعي.
- الحرية عند هيجل ليست هي القدرة على فعل ما نريد (كما في التصور الليبرالي)، بل هي القدرة على تحقيق الذات من خلال الالتزام الأخلاقي تجاه المجتمع، و هذا الالتزام ليس قيدًا على الحرية، بل هو شرط لتحقيقها الفعلي.
- ب. أنواعها: يرى هيجل أن التاريخ البشري هو تقدم الوعي بالحرية، و عليه فهو يميز بين ثلاثة أنواع من الحرية:

■ الحرية السلبية: حرية من القيود.

■ الحرية الإيجابية: حرية تحقيق الذات.

■ الحرية الموضوعية: الحرية التي تتحقق في إطار المؤسسات الاجتماعية والسياسية.

ج. تطورها التاريخي:

يرى هيجل أن مفهوم الحرية قد تطور تاريخيا عبر مراحل:

- **المرحلة الأولى:** الحضارات الشرقية القديمة، أين كان شخص واحد فقط يتمتع بالحرية (الملك).
- **المرحلة الثانية:** الحضارة اليونانية والرومانية، أين كان بعض الناس أحرارًا (المواطنون).
- **المرحلة الثالثة:** العالم الجرمانى المسيحي، أين أصبح الجميع أحرارًا من حيث المبدأ (الشعب).

2. الحرية والقانون:

- الحرية الحقيقية عند هيجل لا تتحقق إلا في إطار الدولة، من خلال القوانين والمؤسسات التي تضمن التوازن بين المصالح المتعارضة.
- يعارض هيجل التصور الليبرالي الذي يرى في القانون والدولة قيدًا على الحرية الفردية. بل القانون عنده هو الذي يحمي الحرية و وجوده شرط لضمان تحققها.

سادسًا: الديمقراطية في فكر هيجل

1. نقد الديمقراطية المباشرة:

- ينتقد هيجل الديمقراطية المباشرة، التي تقوم على المشاركة المباشرة للمواطنين في اتخاذ القرارات السياسية، وهو يرى أن هذا الشكل من الديمقراطية، الذي كان سائدًا في المدن اليونانية القديمة، لم يعد ملائمًا للدول الحديثة ذات المجتمعات المعقدة والمتنوعة.
- يرى هيجل أن الديمقراطية المباشرة تؤدي إلى طغيان الأغلبية و تجاهل مصالح الأقليات، و أنها لا تستطيع أن تأخذ في الاعتبار تعقيدات الدولة الحديثة و تنوع المصالح فيها، كما أنها قد تؤدي إلى الفوضى و الاستقرار السياسي.
- يرى هيجل أن الديمقراطية تعجز عن تجسيد الوحدة النهائية بين الفرد و الكل أو الدولة.
- يرى أن الديمقراطية تنجح عندما تقوم على مواطنين غير واعين بفردايتهم و اختلافهم.
- يرى أن الديمقراطية في ظل وجود مجتمع متميز بهيمنة النزعة الفردية لم تعد تملك أسباب وجودها و تم تجاوزها، بل و تصبح انحلال كامل للدولة في المصالح الخاصة بمعنى زوال مضمون الدولة كوحدة.

2. الدولة الدستورية كبديل للديمقراطية المباشرة:

- يقدم هيجل نموذج " الدولة الدستورية " كبديل للديمقراطية المباشرة و تتميز بأنها:
- دولة تقوم على دستور يضمن الحقوق الأساسية للمواطنين، و على نظام تمثيلي يتيح مشاركة المواطنين في الحياة السياسية من خلال ممثلهم.
- دولة تحقق التوازن بين المصالح المتعارضة، و تضمن التمثيل المناسب لمختلف طبقات و فئات المجتمع.
- دولة تجمع بين عنصري الوحدة والتنوع، فهي تحافظ على وحدة الدولة، و تأخذ في الاعتبار تنوع المصالح و الآراء.

3. النظام التمثيلي وحدوده:

- يؤيد هيجل النظام التمثيلي، الذي يقوم على انتخاب ممثلين عن المواطنين لممارسة السلطة التشريعي.
- يرى هيجل أن التمثيل يجب أن يكون على أساس الانتماء المهني والاجتماعي، وأن يضمن تمثيل مختلف المصالح والفئات، وليس على أساس المساواة المجردة بين المواطنين.

سابعاً: الطغيان المؤقت في فلسفة هيجل

1. مفهوم الطغيان المؤقت ودوره التاريخي:

- يرى هيجل أن "الطغيان المؤقت" قد يكون ضرورياً في بعض المراحل التاريخية، خاصة في لحظات التحول الكبرى و الثورات، و هو يستشهد بتجربة نابليون بونابرت، الذي وصفه بأنه "روح العالم على ظهر حصان"، إشارة إلى دوره في نشر مبادئ الثورة الفرنسية في أوروبا.
- الطغيان المؤقت، في نظر هيجل، هو مرحلة انتقالية تمهد الطريق نحو نظام سياسي أكثر حرية وعقلانية، وهو يختلف عن الاستبداد الذي يمثل شكلاً متخلفاً من أشكال الدولة، لأنه يهدف إلى تحقيق تحول تاريخي إيجابي.

2. مبررات الطغيان المؤقت وحدوده:

- يؤمن هيجل بالدور الإيجابي الذي قد يلعبه "الطغيان المؤقت" في بعض المراحل التاريخية، إلا أنه كان يدرك أيضاً حدوده، فالطغيان المؤقت يحمل في داخله بذور تجاوزه، لأنه يتعارض مع مبدأ الحرية الذي يسعى إلى تحقيقه.
- يرى هيجل أن الطغيان المؤقت لا يمكن أن يكون إلا مرحلة انتقالية، لأن التطور التاريخي يتجه نحو تحقيق الحرية، وهو مالا يمكن أن يتحقق في ظل نظام استبدادي، حتى لو كان "مستنيراً" أو "مؤقتاً".
- يرى هيجل أن غاية الدولة الأسى هي تحقيق الوحدة، وهذا هو المبرر الأخلاقي الوحيد لوجود الطغيان المؤقت.
- يرى هيجل أن دور الطغيان يقتصر على تحقيق اندماج الذات الفردية في الكل، و تربية الأفراد على الطاعة و الخضوع للدولة.

ثامناً: الدستور والقوانين في فلسفة هيجل

1. مفهوم الدستور ووظيفته:

- يرى هيجل أن الدستور هو "روح الشعب"، وهو الذي يحدد طبيعة الدولة و شكلها، والدستور في نظر هيجل، ليس مجرد وثيقة مكتوبة، بل هو تعبير عن "العقل الموضوعي" الذي تجسده الدولة.

- يميز هيجل بين نوعين من الدساتير: الدستور "الداخلي" الذي ينظم العلاقات داخل الدولة، والدستور "الخارجي" الذي ينظم علاقات الدولة مع الدول الأخرى.
- يرى هيجل أن الدستور يجب أن يعكس خصوصية كل شعب وتاريخه وثقافته، وأنه لا يمكن استيراد دستور جاهز من الخارج.

2. القانون والحق:

- يميز هيجل بين القانون الوضعي الذي تضعه الدولة، والحق الطبيعي، الذي يستند إلى مبادئ أخلاقية عامة، وهو يرى أن القانون الوضعي يجب أن يجسد مبادئ الحق الطبيعي، وأن يهدف إلى تحقيق العدالة والحرية.
- يرى هيجل أن القانون هو وجود الحرية، وأنه ليس قيداً عليها، بل هو الشرط الضروري لتحقيقها، فالقانون هو الذي يحمي الحرية ويضمن تحقيقها في المجتمع.

3. القانون والأخلاق:

- يميز هيجل بين القانون والأخلاق، فالقانون يتعلق بالعلاقات الخارجية بين الأفراد، بينما تتعلق الأخلاق بالنية الداخلية للفرد.
- القانون في نظر هيجل، لا يستطيع أن ينظم كل جوانب الحياة فهو يحتاج إلى تكملته بالأخلاق.
- مجال القانون هو الحق المجرد، الذي يضمن الحقوق الأساسية للأفراد، مثل حق الملكية والحق في التعاقد، أما مجال الأخلاق فهو الإرادة الذاتية للفرد، التي تنبع من ضميره الداخلي.
- التوفيق بين المجالين يتحقق في الحياة الأخلاقية، التي تجمع بين الموضوعية والذاتية ضمن الدولة.

تاسعا: أنظمة الحكم في فلسفة هيجل

1. أنواع أنظمة الحكم وتطورها التاريخي:

- يميز هيجل بين ثلاثة أنواع رئيسية من أنظمة الحكم: الاستبداد الشرقي، والديمقراطية الأرستقراطية اليونانية والرومانية، والملكية الدستورية الحديثة، وهو يرى أن هذه الأنظمة تعكس مراحل تطور الوعي البشري بالحرية:
- **الاستبداد الشرقي:** يمثل المرحلة الأولى من تطور الدولة، حيث كان شخص واحد فقط يتمتع بالحرية هو الملك أو الإمبراطور.
- **الديمقراطية الأرستقراطية اليونانية والرومانية:** فتمثل المرحلة الثانية، حيث كان بعض الناس فقط أحراراً؛ هم المواطنون.
- **الملكية الدستورية الحديثة:** فتمثل المرحلة الثالثة والأخيرة، حيث أصبح الجميع أحراراً من حيث المبدأ.

2. الملكية الدستورية كأفضل نظام حكم:

يرى هيجل أن أفضل نظام حكم هو ذلك الذي يستطيع ضمان الوحدة بين الجزء و الكل أي تحقيق اندماج الفرد في الدولة بحيث تزول خصوصيته و فردانيته، و هنا يعتقد هيجل أن هذا النظام هو النظام الملكي الوراثي الدستوري؛ لأن شخص الملك يمثل الكل الذي يسمو فوق المصالح الخاصة، و لكون هذا الملك يحكم بالوراثة فهذا يجعله يحكم بالطبيعة دون أن يتأثر بالعداوات الموجودة في المجتمع، كما يرجع تفضيله لهذا الشكل من الحكم لأنه:

- يجمع بين عنصري الوحدة والتنوع، فالملك يمثل وحدة الدولة و رمزها، بينما يمثل البرلمان تنوع المصالح والآراء في المجتمع.
- يضمن التمثيل المناسب لمختلف طبقات و فئات المجتمع، و هي التي تجمع بين مزايا الملكية؛ الاستقرار و السلطة، و مزايا الديمقراطية؛ المشاركة و التمثيل.
- يحقق التوازن بين المصالح المتعارضة.
- يمثل استمرارا حقيقيا لنظام نابليون الذي يكن له بالغ التقدير.
- يجسد صورة الرجل العظيم الذي كان هيجل متعلقا به، و هنا يؤكد هيجل أن أصل الدولة يعود إلى قوة خارجية تجبر الأفراد على الوحدة، حيث تكون هذه القوة هي قوة الملك الفرد الذي ينشئ الدولة و يوحدتها و يضمن استمراريتها.
- نتاج لمنطقه الجدلي المستوحى من جدل أرسطو بشأن تعاقب الأنظمة السياسية، و الذي يفيد بأن الاستبداد كأطروحة يستدعي وجود الديمقراطية كأطروحة مضادة، و يحدث الصراع بين الأطروحتين المتضادتين فتنتج الملكية الدستورية بوصفها نتاجا و مركبا بين أفضل ما في النظامين.

3. نقد الاستبداد والفوضى:

- ينتقد هيجل كلاً من الاستبداد والفوضى، فهو يرى أن الاستبداد يتنافى مع مبدأ الحرية، بينما تؤدي الفوضى إلى تدمير الدولة وانهيار المجتمع، والنظام السياسي الأمثل في نظر هيجل هو الذي يحقق التوازن بين السلطة والحرية.
- يرى هيجل أن الاستبداد يمثل شكلاً متخلفاً من أشكال الدولة، لأنه يتنافى مع مبدأ الحرية الذي هو غاية التطور التاريخي، أما الفوضى فهي نفي للدولة ذاتها، و تؤدي إلى انهيار المجتمع وعودته إلى حالة الطبيعة، أين يسود قانون الغاب.

عاشرا: أجهزة الحكم في فلسفة هيجل

1. السلطة التشريعية:

تمثل السلطة التشريعية في فلسفة هيجل الهيئة المسؤولة عن وضع القوانين العامة و تحديد المبادئ الأساسية للدولة، و قد رأى هيجل أن هذه السلطة تجسد العنصر العام والكلي في الدولة، وتعبّر عن الإرادة الموضوعية للشعب.

أ. تكوين السلطة التشريعية:

يرى هيجل أن السلطة التشريعية يجب أن تتكون من مجلسين:

■ **المجلس الأعلى:** مجلس الشيوخ و يتألف من أصحاب الملكيات الكبيرة والنبلاء، ويتم الانضمام إليه بالوراثة.

■ **المجلس الأدنى:** مجلس العموم ويتألف من ممثلي الفئات والمهن المختلفة في المجتمع المدني، ويتم اختيارهم بالانتخاب.

وقد انتقد هيجل فكرة التمثيل الفردي المباشر للمواطنين، و رأى أن التمثيل يجب أن يكون للفئات والمؤسسات الاجتماعية والمهنية، لأن الفرد لا يوجد بمعزل عن الجماعات التي ينتهي إليها.

ب. وظائف السلطة التشريعية:

تتمثل وظائف السلطة التشريعية عند هيجل في:

- سن القوانين العامة التي تنظم العلاقات بين الأفراد في المجتمع.
- مناقشة الميزانية العامة للدولة وإقرارها.
- الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية.
- تمثيل مصالح المجتمع المدني أمام الدولة.

ج. العلاقة بالسلطات الأخرى:

لا يرى هيجل أن السلطة التشريعية هي السلطة العليا في الدولة، بل هي سلطة من سلطات الدولة، و هي تتعاون مع السلطة التنفيذية، و يحق للوزراء حضور جلساتها والمشاركة في مناقشاتها، كما أن الملك له حق الاعتراض على القوانين التي تصدرها.

2. السلطة التنفيذية

تعتبر السلطة التنفيذية في فلسفة هيجل؛ المسؤولة عن تطبيق القوانين وإدارة شؤون الدولة اليومية، و هي تجسد العنصر الخاص في الدولة، حيث تتعامل مع التفاصيل والحالات الفردية.

أ. تكوين السلطة التنفيذية:

تتكون السلطة التنفيذية عند هيجل من:

- **الملك أو رئيس الدولة:** وهو يمثل وحدة الدولة وسيادتها.

- **الوزراء:** وهم المسؤولون عن مختلف القطاعات والمجالات في الدولة.
- **الجهاز البيروقراطي (الموظفون):** وهم المكلفون بتنفيذ السياسات والقرارات الحكومية، و يؤكد هيجل على أهمية الكفاءة والتخصص في اختيار الموظفين العموميين، و ضرورة خضوعهم للتدريب والتأهيل المناسب.

ب. وظائف السلطة التنفيذية:

- تتمثل وظائف السلطة التنفيذية في:
- تنفيذ القوانين والقرارات الصادرة عن السلطة التشريعية.
- إدارة شؤون الدولة اليومية وتسيير المرافق العامة.
- اتخاذ القرارات التنفيذية في المسائل التي تدخل ضمن اختصاصها.
- حفظ الأمن وحماية النظام العام.
- تمثيل الدولة في علاقاتها الخارجية.

ج. العلاقة بالسلطات الأخرى:

ترتبط السلطة التنفيذية بعلاقة تكاملية مع السلطة التشريعية، فهي تنفذ القوانين التي تصدرها السلطة التشريعية، وتخضع لرقابتها، كما أن الوزراء يمكنهم حضور جلسات السلطة التشريعية والمشاركة في مناقشاتها.

3. السلطة القضائية:

تمثل السلطة القضائية عند هيجل الهيئة المسؤولة عن تطبيق القانون في الحالات الفردية وفض المنازعات بين الأفراد، وهي تجسد العنصر الفردي في الدولة.

أ. استقلالية القضاء:

يؤكد هيجل على ضرورة استقلال القضاء عن السلطين التشريعية والتنفيذية، بحيث يكون القضاة مستقلين في أحكامهم وقراراتهم، و لا يخضعون لأي تأثير أو ضغط خارجي.

ب. وظائف السلطة القضائية:

- تتمثل وظائف السلطة القضائية في:
- الفصل في المنازعات بين الأفراد وفقاً للقانون.
- معاقبة المخالفين والمجرمين.
- حماية حقوق الأفراد وحياتهم.
- تفسير القوانين وتطبيقها على الحالات الفردية.

ج. نظام المحاكم:

يرى هيجل ضرورة وجود نظام محاكم متدرج، بحيث تكون هناك محاكم ابتدائية ومحاكم استئناف ومحكمة عليا، كما يؤكد على أهمية علنية المحاكمات وحق المتهم في الدفاع عن نفسه.

4. سلطة الأمير (السيادة):

تمثل سلطة الأمير أو السيادة في فلسفة هيجل أعلى سلطة في الدولة، وهي التي تجسد وحدة الدولة وإرادتها النهائية.

أ. طبيعة السيادة:

يرى هيجل أن السيادة ليست مجرد سلطة مطلقة أو إرادة تعسفية، بل هي تعبير عن الروح الكلية للدولة، وهي تتجسد في شخص الملك أو رئيس الدولة، الذي يمثل وحدة الدولة وإرادتها.

ب. وظائف الأمير:

تتمثل وظائف الأمير أو رئيس الدولة في:

- تمثيل وحدة الدولة وسيادتها.
- المصادقة على القوانين التي تصدرها السلطة التشريعية.
- تعيين كبار الموظفين في الدولة.
- إصدار القرارات النهائية في المسائل المهمة.
- تمثيل الدولة في علاقاتها الخارجية.

ج. العلاقة بين الأمير والسلطات الأخرى:

يرى هيجل أن الأمير ليس منفصلاً عن السلطات الأخرى، بل هو جزء من نظام متكامل، فهو يتعاون مع السلطة التشريعية من خلال المصادقة على القوانين، ومع السلطة التنفيذية من خلال تعيين الوزراء ومتابعة أعمالهم.

هكذا يتضح أن نظرية هيجل في أجهزة الحكم تقوم على فكرة التمايز والتكامل بين السلطات، بحيث تحتفظ كل سلطة بخصوصيتها مع وجود تعاون وتنسيق بينها، في إطار وحدة الدولة الشاملة.